الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي

عبد العظيم رمضان

الزهراء للإعلان العربي، القاهرة 1990 ص 166

مراجعة: **عبد الرحمن عبد الغني**

الدكتور عبد العظيم رمضان مؤرخ عربي معاصر، له إسهامات طيبة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، مِنْ أحسن مَنْ أرخ لتاريخ الحركة المصرية الوطنية، له اهتمامات بالشؤون العامة والأحداث الجارية في مصر والعالم العربي، يكتب بشكل دوري منتظم في مجلة اكتوبر القاهرية، وجريدة الوفد.

يدخل موضوع «الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي» في صميم اهتمام الكاتب كونه مؤرخاً معاصراً، وله اهتمامات في الأحداث الجارية في العالم العربي. اعتمد الكاتب على مصادر عديدة مهمة تتعلق بتاريخ العرب الحديث بوجه عام، وتاريخ العراق والكويت على نحو خاص، الأمر الذي يدفعنا إلى الحكم بأن الكتاب حصاد متابعات للحدث من مصادر الإعلام المختلفة، وهذا يعني أن الكتاب خالٍ من الوثائق بحيث يصبح في التحليل الأخير عبارة عن وجهة نظر الكاتب، واجتهاد خاص له.

يقع الكتاب في ثلاثة أبواب، يحتوي كل واحد منها على عدد من المقالات تخدم فكرة معينة، أو عنوانا وضعه المؤلف في أول الباب. أما عن محتوى الباب الأول، فيعالج المقال الأول منه المعنون «الحل العسكري لإنهاء غزو العراق للكويت» فكرة جلب العراق المصيبة تلو الأخرى على الأمة العربية، وتمثلت أولى هذه المصائب بشنه الحرب على إيران، هذه الحرب التي استمرت ثمان سنوات نزفت فيها الأمة العربية جل مواردها وقواها، والمصيبة الكبرى هي التي تلتها، وهي غزوه الغاشم للكويت، وإعلانه أنه لن ينسحب منها طواعية؛ لذا تحتم إخراجه منها بالقوة لأن العالم كله لن يسمح له بضمها أبدا، ولأن في السماح له بضمها سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، وهي فرض الأمر الواقع

بالقوة، وهذا منطق يرفضه المجتمع الدولي؛ لأن التسليم بهذا المنطق عودة إلى عصر الاستعمار في القرن التاسع عشر؛ لذا كان لابد من الحل العسكري، وهل يكون حلا عربيا أو أجنبيا؟ وبالطبع أيا كان هذا الحل فسيكون كارثة على الأمة العربية؛ لأنه سوف يدفع بها إلى وصاية الإمبريالية مرة أخرى. ولكن شعبا مثل شعب الكويت عانى ما عانى يفضل بالطبع حماية القوى الأجنبية على الاستعمار العربي العراقي، حيث هناك فرق كبير بين وصاية أجنبية لاتفقد الكويت فيها شخصيتها وهويتها، وبين استعمار عراقي يستهدف القضاء التام على شخصيتها الوطنية، ومحوها من خارطة العالم. إذن لا لوم على الكويتيين حين يفضلون الوصاية الأجنبية على الاحتلال العراقي تحت ذريعة القومية العربية، وقد وجه الاحتلال العراقي البغيض للكويت ضربة قاصمة لفكرة العروبة والقومية العربية التي تحولت على يديه إلى فكرة عدوانية استعمارية لا تختلف مطلقا عن فكرة الاستعمار الأجنبي في القرن التاسع عشر، ولا فرق بين استعمار أجنبي وعربي فكلاهما استعمار.

أما فكرة الحل العربي، فإنها بدورها كارثة مدمرة؛ لأن هذا الحل يكرس الانقسام العربي، ويجعل العرب يقاتل بعضهم بعضا. والمستفيد بالطبع من هذا إسرائيل التي تخطط لبسط سيطرتها على العالم العربي أجمع؛ لذا فإن احتلال العراق للكويت يدفع بالأمة العربية إلى التمزق والفناء؛ ولذا يفضل الكاتب عدم اشتراك القوات المصرية مع قوات عربية أخرى في حرب ضد العراق لإنهاء احتلال الكويت، ولكن لابأس من اشتراكها مع قوات دولية.

أما المقال الثاني، وعنوانه «القوة المسلحة المصرية بين المهام الدفاعية والمهام الهجومية» فيوافق الكاتب فيه على اشتراك قوات مصرية في الدفاع عن المملكة العربية السعودية، ولكنه يشترط عدم اشتراكها بالهجوم على العراق خشية تدمير القوات العربية، ويرى أن مهمة تحرير الكويت يجب أن تكون مهمة دولية؛ لأن على المجتمع الدولي أن يحافظ على المستوى الحضاري الذي وصل إليه، ولا يسمح باستمرار العدوان العراقي. ولأن في السماح له إعطاء العذر للغير بأن يفعل ما يفعل بجيرانه الأقل قوة منه، والسماح للعراق بالاحتلال فيه خطر على السعودية ودويلات الخليج الأخرى، ويدعو لاستخدام جميع السبل لإخراج العراق من الكويت سواء باستخدام القوة العسكرية، أو بفرض حصار اقتصادي عليه من جانب مجلس الأمن، وليس من قبل دولة بعينها. ويرى أن مصر لا تستطيع أن

تقف موقفا سلبيا من مسألة احتلال الكويت؛ لأن حجمها وثقلها التاريخي والسياسي يحتمان عليها أن تقف أمام من يريد أن يعبث بمصير الأمة العربية.

ويتناول الكاتب في المقال الثالث المعنون «حسابات صدام» فكرة مساندته للعراق طوال حربه مع إيران، وما كتبه بهذا الخصوص من مقالات في جريدة «العرب» التي تصدر في لندن، ولكنه وبعد غزو العراق للكويت وقف مع الحق والعدل الكويتي رغم أن موقف الكويت منه قبل الاحتلال العراقي كان غير ودي، لأنه أعاد تقويم موقفه من العراق؛ ولأنه أثبت بالممارسة أنه بعيد عن شعارات القومية العربية التي ينادي بها. وأنّ ما أصاب القومية العربية في مقتل كان بفضل حساباته الخاطئة؛ وربط الكاتب بين ما ينادي به صدام من شعارات نصرة العروبة ومحاربة العدو الفارسي، وبين ما كانت تنادي به إيران من محاربة الطواغيت باسم الإسلام، وفي رأيه أن كليهما رفع شعارات وأقنعة تخفي من ورائها مصالح متضاربة.

ويتطرق الكاتب في المقال الرابع المعنون «لغز الحشود الغربية في الخليج» إلى الحشود الغربية في الخليج، ويتساءل عن هدفها إذا لم تساهم في تحرير الكويت!! ويقول: إن حماية السعودية تمثل حماية للمصالح الغربية، ولكن السماح باحتلال الكويت يمثل بدوره قمة امتهان الكرامة الإنسانية. وتحرير الكويت يعيد الانضباط إلى النظام الدولي، ويعيد الاحترام للقانون الدولي؛ لذا فعلى القوة الغربية (المتمثلة في أمريكا وحلفائها الغربيين) أن لا تنتظر نتائج الحصار الاقتصادي لأن التاريخ المعاصر أثبت عدم جدوى مثل هذا الحصار.

ويعرض الكاتب في المقال الخامس المعنون «المواقف المتخاذلة» لمواقف بعض فرق المعارضة المصرية، ويصفها بالمتاجرة باسم العروبة تارة، وباسم الإسلام تارة أخرى، ويدحض ادعاءاتها التي انكشفت بعد الغزو العراقي للكويت، ويطلب منها تحديد موقفها بوضوح كي يتقبلها الشعب المصري.

أما المقال السادس، وعنوانه «من المسؤول عن جلب القوات الأجنبية» فيتناول فيه الكاتب موقف المتباكين على التدخل الأجنبي في الخليج، والمتناسين قضية الاحتلال العراقي للكويت، وإن كان بعضهم يدين هذا الاحتلال، وقد سُمى هؤلاء بالمنافقين، وتناول موقف فئة أخرى سماها المتبجحين، وأشار إلى أنها تلوم السعودية لاستعانتها بالقوات الأجنبية، بينما لم تتعرض للغزو العراقي للكويت،

وإنما ركزت على تواجد القوات الأجنبية في المنطقة العربية دون ربطها النتيجة بالسبب، وفي رأيه أن هذه الفئة وتلك لا تقل إجراما عن النظام العراقي الذي يدفع المال لها لتقول ما تقوله، ولينشر الإعلام العراقي ما تقوله وتكتبه. والنفاق والتبجح من هذه الفئات يصل لمرتبة الخيانة لأنها تعلم أن الفرق المصرية التي أرسلت إلى السعودية ودول الخليج إنما أرسلت للمساعدة على حماية هذه الدول ضد اجتياح عراقي محتمل.

ويركز المقال السابع، وعنوانه «واحترقت ورقة العراق في حريق الكويت» على أن العراق باحتلاله الكويت قد خرج من حسابات القوة العربية التي طالما عَوَّل عليها العرب لتحرير فلسطين، ومقاومة النفوذ الأجنبي والإمبريالية. ويرى أن النظام العراقي لن يستطيع التحرك بقوته في المستقبل حتى ولو لم يخرج من الكويت، سواء باتجاه إسرائيل أو صوب أي دولة خليجية أخرى، وذلك لعدة أسباب منها: إن القوتين العظميين لن تتعاملا مع النظام العراقي على المستوى السابق نفسه، بعد تصرفات جنوده المشينة في الكويت، تلك التصرفات التي ستشكل قاعدة التعامل معه مستقبلا، وبالتالي سترفضان تزويده بالسلاح والتكنولوجيا المتقدمة، وخاصة بعدما هدد باستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة ضد الجيوش الغربية، بالإضافة إلى اتخاذه الأجانب في الكويت والعراق رهائن، ومعظمهم من الخبراء في مجالات فنية متقدمة هو في أمس الحاجة لخدماتهم، وبهذا فهو لن يستطيع تعويض مثل هؤلاء الخبراء، وبعد أن تعقدت تكنولوجيا السلاح لم يعد باستطاعة دولةٍ ما الاستغناء عن خبراتهم حتى الدول العظمى نفسها، ومعنى هذا أن القوة العسكرية العراقية هي آخر قوة تتوفر لديه، ولن يستطيع تعويضها في المستقبل أو يواكب التقدم الذي يحدث في جيوش الدول العربية الأخرى وإسرائيل. وهذا يعني خروجه من حسابات القوة العربية. يضاف إلى هذا أن العراق لا يملك وحده الإمكانات الاقتصادية التي تمكنه من المضي في مشروعاته الصناعية خاصة فرض المقاطعة الاقتصادية، بالإضافة إلى ديونه المتراكمة، ومعنى هذا هو تجميد التقدم العلمي والتكنولوجي لديه.

أما عن المقال الثامن، وعنوانه «حق يراد به باطل» يتناول فيه الكاتب موقف منظمة التحرير الفلسطينية من قضية الاحتلال العراقي للكويت، وهو أن المنظمة لا تؤيد الاحتلال العراقي للكويت، وإنما تعارض التدخل الأمريكي في

المنطقة العربية، ولكنها لا تقدم حلا فيما إذا لم ينسحب العراق من الكويت، وهي تعلم أنه لا توجد قوة عربية تستطيع إخراجه بالقوة، وهي لا تربط الانسحاب الأمريكي بانتهاء الاحتلال العراقي؛ لذا فهي تؤيد تكريس الاحتلال؛ لأنها لا تضع يدها على السبب الحقيقي لمجيء هذه القوات إلى المنطقة العربية. وتدعي المنظمة الفلسطينية بأنها تناضل من أجل إنهاء الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة العربية بدون أن تربطه بانتهاء الاحتلال العراقي، وهذا نضال مزيف لأنه يزيف القضية الأساسية وهي الاحتلال العراقي للكويت، ولا يربطه بالتدخل الأجنبي.

ويتناول الكاتب في المقال التاسع المعنون «جاءت الجيوش الأجنبية لتملأ فراغا حقيقيا» إن الحزن واليأس أصبحا يخيمان على المنطقة العربية بأسرها، لابتلائها بدكتاتور مثل صدام حسين فاقت المصائب التي اقترفها بحق الوطن العربي ما ابتلي به هذا الوطن من الاستعمار، ولم تكد الأمة العربية تضمد جراحها من جراء حروبها الأربعة مع إسرائيل، وتتهيأ لمعركتها الأخيرة لتحرير فلسطين، حتى جاء هذا الدكتاتور ليجرها إلى حرب حصدت معظم مواردها وهي حربه الطويلة مع إيران، ويجد من يصفق له من العرب، ويلبسونه أثواباً مزيفة من البطولة.

أما المقال العاشر، وعنوانه «صدام الفتى المدلل لمصانع الأسلحة في الغرب» فيقول الكاتب: إن صورة صدام محبوبة لدى أصحاب مصانع الأسلحة في العالم، وذلك لأنه عندما أشعل الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980، كانت هذه المصانع في الغرب تعاني من الكساد والتضخم، ولكن صداماً أنقذها من أزمتها تلك حين أنفق قرابة 200 مليار دولار على شراء الأسلحة لحربه مع إيران، وبعد انتهاء الحرب مع إيران أبطأت عجلات مصانع الأسلحة، والتابعة لها في الغرب، ومن المعروف أن مصانع الأسلحة تحتاج إلى مصانع عديدة تكملها. وكل هذه وتلك كادت أن تقف عجلاتها، ولكن صداماً أنقذها مرة أخرى حين غزا الكويت، وشركات مصانع الأسلحة تتحدث هذه الأيام عن إنقاذ صدام لها هي والشركات المرتبطة معها لصناعة الأسلحة مثل صناعة الملابس والأقنعة الواقية من الأسلحة الكيماوية وغيرها، وهذا يفسر لماذا كانت صورة صدام محبوبة لدى أصحاب مصانع الأسلحة وغيرها، لدرجة أن مجلة الإيكونوميست تقول: «إن أصحابها وحملة أسهمها يستطيعون الآن النوم ليلاً في اطمئنان». ورغم ذلك نجد أن المضللين في الدول العربية يعتبرون صداماً بطلاً قومياً، ومنقذاً لشعب فلسطين،

وينسون أن العالم يعرفه في صورة منقذ شركات السلاح في العالم.

أما المقال الحادي عشر، وعنوانه «النظام العراقي... هل هو قوة تحرر؟» يشير فيه الكاتب إلى بعض الكُتّاب من المضللين الذين يروجون لقوة النظام العراقي كقوة تحرر عربية تتعرض للعدوان من الصهيونية العالمية وأمريكا، وهم يعرفون أن القوة التي احتلت الكويت وهددت جيرانها هي أبعد من أن تكون قوة تحرر عربية، وبالطبع فهؤلاء ليسوا أغبياء ولكنهم مضللون، فقضية توحد العالم على عدالتها في موقف لم يشهد العالم من قبل له مثيلا، وأجمع على أن ما حدث هو احتلال غاشم واستعمار لشعب عربي مسلم، وهم يزعمون أن العراق يتعرض للخطر بل والمنطقة العربية بكاملها بسبب تواجد القوات الأجنبية، وهؤلاء المتواطئون مع النظام العراقي ينسون أن النظام العراقي لو أنهى احتلاله لانسحبت هذه القوات من المنطقة العربية.

أما المقال الثاني عشر، وعنوانه «النظام العراقي في مأزق اختيارات الحرب والسلام» ففيه يشعر الكاتب بالحزن والأسى على الشعب العراقي الذي نكب بحكم صدام حسين، وهو شعب حباه الله بموارد غنية كثيرة، ولكن حاكمه الدكتاتور بدد ثروات شعبه على نزواته وسياساته الخاطئة، ومثال على ذلك اعتراف الدكتاتور نفسه بمعاهدة 1975 وهي تخص تقسيم شط العرب مع إيران، وهي التي خاض الحرب لإلغائها. ومرة أخرى يعرض شعبه وثروات بلاده في نزوة أخرى لا تقل دمارا وخرابا عن الأولى.

وفي المقال الثالث عشر، وعنوانه «ماذا لو انتصر صدام؟» يطرح الكاتب تساؤلات على لسان الشعب المصري وهي إلى أين تنتهي هذه الأزمة؟ ما مصيرها؟ ما نتائجها على المنطقة العربية وعلى العالم؟ يقول: إن كثيرين من أبناء الشعب المصري صدمهم الاحتلال العراقي للكويت، وبهذا الشكل الوحشي الذي تم به، مما جعل أكثرهم يشكك بنهاية هذا الاحتلال بعد مضي خمسة أسابيع عليه، وخاصة بعد التضليل الذي يمارسه أعوان النظام العراقي في مصر، والمراوغات المكشوفة التي تقوم بها الدول العربية المؤيدة له. كل هذا جعل فريقاً من الشعب المصري يردد أن مصير هذه الأزمة أصبح مجهولا. كما يرى أن النتيجة التي سوف تترتب على انتصار صدام هي أنه سوف يصبح في وسع أي دولة عربية أن تحل مشاكلها الحدودية مع جارتها باستخدام القوة المسلحة اعتمادا على ما فعله النظام

العراقي، فمثلا مصر تستطيع أن تستعيد واحة جغبوب من ليبيا، وهي تملك من الحجج التاريخية مالا يملكه النظام العراقي في الكويت. ويرى الكاتب أن انتصار صدام سيؤدي إلى بداية النهاية لحضارة القرن العشرين، بل وأسوأ خاتمة لها، ولطمة لمبادىء حق تقرير المصير. فإذا لم يُعَاقَبْ صدام على فعلته النكراء فسوف يكون هذا هزيمة حقيقية للحضارة التي نعيشها اليوم، بل لما أحرزته البشرية من تقدم عبر القرون، وعودة بالمجتمع البشري إلى الوراء.

أما المقال الرابع عشر والأخير، وعنوانه «أزمة الخليج وخلط الأوراق» فيعتقد الكاتب فيه أن الاحتلال العراقي للكويت هو بمثابة امتحان حقيقي للقوى الوطنية في مصر، وفرز حقيقي للمفكرين والسياسيين والمثقفين، كما هو اختبار للمبادىء سيحدد المضلِّلين والمضلَّلين والخادعين والمخدوعين. ويتساءل الكاتب عن موقف القوى الوطنية الشريفة في مصر وفي العالم العربي كيف سيكون!! هل تحتفظ بنظرتها السابقة نحو العراق كقوة تحررية أو تبدل نظرتها إليه على أساس ما استجد؟ وهل ستتعامل معه على أساس مبادىء الحق والعدل والقانون الدولي والمواثيق الدولية والقومية العربية؟ ويخلص إلى القول أن تتبع مواقف هذه القوى يوضح أن هناك فريقا من هذه القوى قد انحرف عن جادة الصواب، وتخلى عما كان يكافح من أجله.

أما الباب الثاني من الكتاب وعنوانه «اجتياح الكويت في الميزان التاريخي. هل كانت الكويت أرضاً عراقية؟» (دراسة تاريخية): وهذا الباب يتكون بدوره من عدة مقالات، عنوان المقال الأول «النشأة التاريخية لإمارة الكويت». حيث يقول الكاتب: إن العراق الذي يطالب بحقوق تاريخية له في الكويت لم يجتح الكويت ويحتلها وهو يرفع هذه الحقوق بل دخلها على أساس أنه يلبي نداء من أسماهم بالثوار من شعبها، وأنه لم يشر إلى ما يطالب به وبالتحديد في يوم 8 أغسطس حين ضمها رسميا إليه استنادا إلى هذه الحقوق المزعومة. ويكشف الكاتب زيف هذا الادعاء الباطل الذي يسوقه النظام العراقي ليسوِّغ به ارتكاب جريمته المنكرة التي ترتب عليها احتلال دولة ذات سيادة لها حدود معترف بها دوليا، وذلك بالاستناد على أول الحقائق وهي أن العراق نفسه لم يكن دولة مستقلة. إذن كان العراق على امتداد ثلاثة قرون تقريبا تحت السيادة العثمانية. ولم يكن دولة مستقلة ذات سيادة ولها حدود تضم داخلها الكويت.

ويخلص الكاتب في المقال الثاني المعنون «الوضع السياسي الفريد لامارة الكويت» إلى أن إمارة الكويت كانت طوال هذه الفترة إمارة حرة غير تابعة لولاية البصرة أو غيرها، والدليل على ذلك أنها جابهت وحدها الخطر الوهابي عام 1808 ونجحت في صده. وكما واجهت إمارة الكويت أطماع الوهابيين وأتباعهم كان عليها التعامل مع النفوذ الانجليزي الآخذ في الانتشار في إمارات الخليج في عامي 1809 و 1819، وكذلك بالنسبة للدولة العثمانية فقد تكررت محاولات العثمانيين ضم الكويت إلى نفوذهم، بل حاولوا إرسال بعثات عديدة بهدف إعلان السيادة العثمانية على الكويت. ولكن هذه المحاولات باءت جميعها بالفشل، ولم يفلح العثمانيون بأكثر من رفع علمهم في الكويت، والذي مثل فقط السيادة الاسمية المظهرية للخليفة المسلم في نظر الكويتيين. والسيادة المظهرية الاسمية التي قبلها أمير الكويت عام 1870 للدولة العثمانية كانت فقط للهروب من الضغط البريطاني، وبناء على هذه السيادة المظهرية صدر فرمان بإعلان الكويت سنجقية مستقلة استقلالا ذاتيا، وتشكل قضاء تتوارثه أسرة الصباح، وهم مستقلون بتنظيم شؤونهم وغير ملزمين بدفع رسوم إلى الباب العالي كما يفعل والي البصرة. ولم ينص الفرمان على إدخال النظم العثمانية في الكويت، وبهذا اقتصرت تبعية إمارة الكويت إلى الدولة العثمانية على الناحية الشكلية المظهرية فقط، ويعود الكاتب ليؤكد في المقال الثالث المعنون «قائمقامية عثمانية بدون مظاهر تبعية» أن الوضع بالنسبة للكويت كان يختلف تماماً عما كان عليه العراق الذي يتبع تبعية كاملة للدولة العثمانية الاسمية والفعلية، بينما كانت الكويت خارج هذا الاطار تماما، ولم تتحول في يوم من الأيام إلى أرض عثمانية، وبالتالي إلى أرض عراقية كما ذكر المؤرخون العراقيون الثلاثة في كتابهم «الهوية العراقية للكويت».

ويظهر الكاتب في المقال الرابع، «الكويت بين السيادة العثمانية والحماية البريطانية 1898 - 1913». ان الكويت ظلت منذ نشأتها وعلى مدى امتداد تاريخها مستقلة لم تتبع النفوذ العثماني كي يتسنى للعراق المطالبة بها باعتبار أن النفوذ العثماني أدخلها تحت سلطته، وبالتالي أصبحت تتبع الأراضي العراقية، ويدلل على كلامه بأن العثمانيين لم يدافعوا عن الكويت طوال تاريخها، بل على العكس فقد استعان العثمانيون في عام 1845 بالأسطول الكويتي لحماية ميناء البصرة، كما استعانوا بها في حملتهم على الإحساء عام 1870. ودليل آخر على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية سعي الأخيرة الى استغلال النزاع الذي استمر بين الشيخ مبارك

وأخويه محمد وجراح عام 1896 والذي أسفر عن تفرد الشيخ مبارك بالحكم، وقد سعى العثمانيون إلى الاستفادة من ذلك النزاع حين احتضنت خصوم الشيخ مبارك. حينئذ اضطر الأخير إلى مهادنة الدولة العثمانية، لكنها أرادت في مقابل ذلك أن تحول سيادتها من اسمية إلي فعلية، الأمر الذي جعل الشيخ مبارك يطلب الحماية البريطانية، وهو ما تم في 3 يناير سنة 1899، والتي تضمنت ارتباط الكويت بمحالفة أبدية مع بريطانيا، تعهدت فيها بريطانيا بحماية الإمارة مع احتفاظها بالاستقلال التام بشؤونها الداخلية.

ويتعرض الكاتب في المقال الخامس إلى مزاعم المؤرخين العراقيين حول تبعية الكويت للسيادة العثمانية، فيرد عليهم بقوله: إن هذه السيادة لم تكن سوى سيادة اسمية قبلتها الكويت طواعية دون إجبار من قبل العثمانيين، وحتى حينما أراد العثمانيون جعلها تبعية فشلوا في مسعاهم لأن شيخ الكويت مبارك احتمى بالحماية البريطانية، ورفض السماح بإبقاء موظف عثماني في إمارته رغم موافقة بريطانيا.

أما المقال السادس والأخير والمعنون «افتراءات المؤرخين العراقيين في الميزان التاريخي» يقول الكاتب: إن اتفاقية 29 يوليو سنة 1913 التي عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن الكويت تعرضت إلى تزييف كبير من جانب المؤرخين العراقيين، وذلك لخدمة النظام العراقي فهم يذكرون أن منطقة حكم شيخ الكويت التي تتمتع بالاستقلال الذاتي محصورة ببضعة أميال، وبنود الاتفاق التي أوردها الدكتور صلاح العقاد تمد حدود الكويت شمالا إلى خور الزبير، وتشمل جزيرتي ورية وبوبيان في أقصى شمال الخليج، بل شملت البنود التي أوردها جميع الأراضي الكويتية عدا «أم قصر» و«صفوان» رغم مطالبة شيخ الكويت بهما. والمهم أن الحدود الكويتية العراقية قد سويت على أساس التعهدات التي منحتها بريطانيا للكويت في أثناء الحرب العالمية الأولى، أو التي تدخل فيها أم قصر وصفوان وبوبيان، ولم يثر العراق قضية الحدود حتى عهد عبد الكريم قاسم الذي أثار هذه القضية وطالب بضم الكويت في يونيو سنة 1961 دون أن يكون عنده أي سند تاريخي، ثم جاء صدام حسين ليحتل الكويت وبدون سند تاريخي وقانوني كما كان الحال مع عبد الكريم قاسم من قبل.

أما الباب الثالث فيتكون من أحاديث صحفية وإذاعية مختارة. ويشمل هذا

الباب حديثاً صحفياً «لجريدة العروبة». بعنوان «غزو الكويت.. أحمق عمل في التاريخ الحديث». وحديث ثانٍ لإذاعة «صوت أمريكا» تحت عنوان «أزمة الخليج ومستقبل القضية الفلسطينية».

وخلاصة القول: إن الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات دمجها الكاتب ونشرها في الصحف اليومية من خلال متابعة مجريات أزمة الخليج، وكتابة من هذا النوع يجب أن تؤطَّر من خلال مفهومنا عن طبيعة المقال الذي غالبا ما يتناول فكرة واحدة أو محاولة برهنتها، وقد أفلح الكاتب حقيقة في إثبات مشروعيات الحق الكويتي من خلال القرائن التاريخية، وتحكيم العقل والمنطق مسترشدا في ذلك بالمشروعية الدولية، وموقف الرأي العام العالمي شبه المجمع على شجب العدوان العراقي. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن مجموعة المقالات هذه تتسم بالطابع السجالي من حيث تفنيد الذرائع والمماحكات العراقية التي لا تستند إلا إلى الشعارات الفضفاضة دون سند من الواقع، ومن هذا انبرى الكاتب يفضح هذه الشعارات الزائفة مدللا على ذلك بعرض تاريخي طيب عن خطيئة أكذوبة الحق التاريخي في الكويت، مفندا إياها بعرض سريع عن تاريخ الكويت منذ النشأة، وطبيعة علاقتها بالعثمانيين والإنجليز بما يكشف عن استقلال دولة الكويت قبل أن تتحقق الوحدة الترابية للعراق نفسه. أما ما كان من تبعية سواء للدولة العثمانية أو لبريطانيا فقد كانت في الواقع تبعية اسمية لا تمس حقوق السيادة الكويتية. يضاف إلى ذلك مساجلات الكاتب مع بعض قوى المعارضة المصرية وعلى نحو خاص تلك التي حاولت تبني الأطروحات العراقية كما هو الحال بالنسبة للناصريين وحزب العمل والإخوان المسلمين، وقد اعتمد الكاتب في رصد وجهات نظرهم على مواقفهم المختلطة، حيث أدانوا العدوان مرة، ثم أيدوه أخرى، وفي كل الأحوال تمسحوا بالاستعانة بالقوة الأجنبية محاولين تبرئة النظام العراقي من مسؤوليته إزاءها.

والكتاب في مجمله يشي بموقف مثقف، وأكاديمي عربي تبنى الحقيقة الموضوعية وانحاز إليها، لاحبا بالكويت ولا كراهية بالعراق، وإنما كان انطلاقا من ضمير يقظ، ووعي أمين بأهمية الكلمة خصوصا في وقت عصيب كما هو الحال بالنسبة لغزو الكويت الذي يُعَدُّ من وجهة نظر الكاتب ـ وبحق ـ انعطافا «نكوصيا» في الموقف العربي برمته، يُسْأَلُ عنه النظام العراقي أولا وقبل كل شيء.